تحية للمعلمين في يوم عيدهم

أحمد حمود الحاج •

● تعتبر مهنة التعليم أكثر المهن اتصالاً بالانسان لاتصاله بأقوم جزء فيه وهو عقله ووجدانه، وبالرغم من التطورات الكبيرة في الوسائل التعليمية في عالم اليوم وذلك بفضل التقنيات الحديثة وظهور أساليب أخرى للتعليم فإن المعلم لا يزال هو العنصر الأول في مكونات النظام التربوي وسيظل يحتل مركز الثقل في مجمل العمليات التعليمية التربوية.

ومن هذا المنطلق يأتي الإهتمام بالمعلم اليمني من قبل الدولة ممثلة بالتربوي والمربي الفاضل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله الذي يولي قطاع التعليم في بلادنا جل إهتمامه، ومن مكرماته على هذا القطاع إصداره القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م. بشأن المعلم والمهن التعليمية، وما تلاه من اجراءات وأعباء مالية ،إذبهذا القانون توفر للمعلمين مقومات الاستقرار وتمكنوا من أداء رسالتهم السامية دون كلل ولا ملل .

إن وزارة التربية والتعليم في هذه المرحلة وبقيادة الدكتور عبد السلام محمد الجوفي وزير التربية والتعليم وبدعم من القيادة السياسية والحكومة تسعى إلى الإرتقاء بمهنة التدريس وتعزيز دور ومكانة المعلم في المجتمع وتعزيز قدراته للإرتقاء بمهنته وحمل رسالته الوطنية ليكون مربياً لا معلماً فقط.

وتأتي الفعاليات والأنشطة التحضيرية التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم من خلال اللجنة العليا للإحتفال بعيد المعلم - ومكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمديريات والإدارات المدرسية خلال هذه الفترة ترجمة حقيقية لهذا التوجه وتدشيناً لمرحلة جديدة من الإهتمام بالمعلمين والإحتفاء بهم وتشريف المخلصين منهم ممن يؤدون شرف المهنة فوق قمم الجبال وفي بطون الأودية وفي القرى والجزر النائية وذلك بعد أن حققت الإحتفالات التكريمية للمعلمين والأنشطة الثقافية والفنية المصاحبة لها في الأعوام الماضية نجاحات متصاعدة جسدت إهتمام الدولة والمجتمع بهذه الشريحة الواسعة من رسل المعرفة ومصابيح النور .

ومما يبعث سرورنا تنامي تلك النجاحات وإضطرادها من عام إلى آخر وشمولية الفعاليات التكريمية وإتساع نطاقها والاهتمام بهذه المناسبة وأهمية الوعي بها وسيشهد الوطن المعطاء هذا العام وتحديداً خلال النصف الأول من إبريل فعاليات تكريمية وفنية وثقافية تشمل جميع مدارس ومديريات ومحافظات الجمهورية لتتوج بالحفل التكريمي الخطابي الفني الكبير بأمانة العاصمة وبرعاية كريمة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وذلك يوم الثاني عشر من شهر إبريل ٢٠٠٤م ليضفي إلى العاصمة صنعاء بهاء ونوراً في عرسها الزاهي كعاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٤م.

إن إهتمام الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم بهذه المناسبة هو انعكاس لاهتمامها بكافة الجوانب العملية التعليمية ويؤكد اقتدار قيادتها على إصلاح وتطوير العملية التعليمية وفقاً للرؤية الإستراتيجية العامة لتطوير التعليم الأساسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م وفي نقل هذا التوجه من فكر وذهن القيادات التربوية إلى أوسع نطاق يتجاوز التربية والتعليم ليشمل كافة قطاعات المجتمع وشرائحه .

فالتربية هي الوسيلة الأقوى لتعزيز القيم والمواقف النبيلة بإعتبارها قيماً وسلوكاً حضارياً ونمطاً حياتياً، وتحقيق هذه الرسالة يقع في المقام الأول على المعلم فله منا في يوم عيده كل التقدير والاحترام ،،،،

• مدير عام الأنشطة المدرسية
بوزارة التربية والتعليم

من أجل القضاء على الثأر

عبدالرحمن سلطان•

● من المعلوم أن انتشار أعمال الثأر وتعاظم مخاطرها وأضرارها القاتلة في عدد من المناطق اليمنية أصبح اليوم يعمل على إضعاف المجتمع المدني واستنزاف طاقاته وخيراته وتقويض أمنه واستقراره وتبديد نهضته وتقدمه وتهديد حاضره ومستقبله وتشويه سمعته وعلاقته الدولية والإقليمية.

ولذلك فإن الدعوة التاريخية المباركة التي وجهها الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مؤخراً من أجل تخليص الوطن من ويلات الثأر والعنف والإنتقام المتبادل وتطهيره من أدران العداوات والخصومات والأحقاد الدفينة هذه الدعوة تمثل في حد ذاتها النهج الإستراتيجي الوطني الصحيح الكفيل باجتثاث الاختلالات الإجتماعية السيئة وبناء الدولة اليمنية الحديثة وتحقيق النهضة الوطنية الشاملة وبناء المستقبل اليمني الواعد وتعزيز مكانة اليمن ودوره الإستراتيجي المرموق على مسرح العلاقات الدولية والإقليمية مطلع القرن الحادي والعشرين .

وبما أن قضية الثأر أصبحت تمثل اليوم قضية حياة أو موت بالنسبة لجميع أبناء الشعب فقد بات من الواجب على كافة القوى الوطنية بذل أقصى جهودها وقدراتها المتاحة وتسخيرها من أجل مواجهة مخاطر الثأر والقضاء عليه بصفة نهائية وجذرية.

وفي ضوء هذه الدعوة التاريخية المجيدة يمكن القول أن استراتيجية مكافحة الثأر في اليمن يجب أن تعتمد في الأساس على خمسة مبادئ جوهرية هي:

أولاً : نشر الوعي الإسلامي في المجتمع اليمني وتعميقه في وجدان الشعب وفي خلجات مشاعرهم فهو يمثل الدعامة الأساسية والقوة الفعلية الجديرة بمواجهة مظاهر الثأر والعنف المسلح والقضاء عليها وذلك انطلاقاً من هذه الظاهرة الطاغوتية وإجماع الأمة كما أنها تتنافى مع شتى القيم والمثل الإنسانية الحميدة ولذلك يقول الله تعالى: ولاتقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق الإسراء ٣٣ .

وقوله تعالى «من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً» المائدة ٣٢

أي من قتل نفس بغير سبب من قصاص أو فساد في الأرض واستحل قتلها بلا سبب لا جناية فكأنما قتل الناس جميعاً.

ومن هنا يجب أن تتركز جهود الدعوة الإسلامية في بلادنا اليمن في مجال إحياء الروح الإيمانية لدى المجتمع اليمني وتفجير طاقاته الإسلامية المختزنة حتى يصير بمقدوره العيش بعيداً عن حمامات الدم وبعيد ا عن العنف والإقتتال والإنتقام المتبادل وحتى يتمكن هذا المجتمع من استعادة أمنه واستقراره وتحقيق نهضته وتقدمه وازدهاره.

ثانيا تطوير السلطة القضائية الوطنية

إن ترسيخ هيبة دولة النظام والقانون في شتى أنحاء اليمن يمثل المنطلق الحقيقي لبناء اليمن الجديد وتحقيق أهدافه وطموحاته والإرتقاء به إلى مصاف الدول المتقدمة فالنظام والقانون هما الدعامتان الأساسيتان اللتان يتوقف عليهما بناء اليمن الجديد على أسس صحيحة وقواعد متينة وصلبة وفي ظل غياب النظام والقانون تصبح عملية بناء اليمن وتحقيق نهضته ضرباً من الخيال وكذلك تصبح عملية التنمية الوطنية الشاملة شعاراً دعائياً ووقتياً بينه وبين الواقع مسافات واسعة وصعوبات جمة.

فبالنظام والقانون تبنى الشعوب وتصل إلى ماتود الوصول إليه من تقدم وعزة ورخاء وبانعدام النظام والقانون تتوارى الأمم والشعوب في غياهب أحداث الثأر والعنف ومن هذا المنطلق نجد أن الخطوة الأولى لتعزيز هيبة دولة النظام والقانون وترسيخ قواعدها الصلبة على أرض الواقع اليمني تتمثل في القيام بتطوير وتحديث الأجهزة والمؤسسات القضائية وتطوير القوانين الحالية وبالذات الخاصة بقضايا الثأر والعنف والإختطاف حتى يكون بمقدورها مواكبة التحولات الوطنية الآنية والمستقبلية.

ثالثاً : تطوير وتحديث الأجهزة والمؤسسات الأمنية

فهي الجهة المسئولة عن توفير الأمن والإستقرار والطمأنينة بين المواطنين وتعزيز هيبة دولة النظام والقانون في عموم اليمن وذلك إن عملية تطوير وتحديث الأجهزة والمؤسسات الأمنية وتزويدها بكافة المتطلبات المادية والعلمية والمعنوية والإرتقاء إلى مستوى التحديات الآنية والمستقبلية، إن العملية تمثل القاعدة الوطنية الأساسية والمنطلق العملي الصحيح من أجل مقاومة أعمال الثأر والعنف المسلح والإختطاف والحد من انتشارها وتزايدها والتخلص من آثارها وأضرارها ومن ثم القضاء عليها بصفة جذرية ونهائية .

ومن المؤكد أن عملية تطوير الأجهزة والمؤسسات الأمنية تتطلب القيام بإعداد الإستراتيجية الأمنية الوطنية الشاملة وإقرارها وتطبيقها على أرض الواقع اليمني الحي وبحيث تمثل هذه الإستراتيجية بداية فجر جديد في تاريخ العمل الأمني الوطني الصحيح وفي مجرى تحولاته الآنية والمستقبلية.

رابعاً مكافحة الفقر والبطالة والمرض والجهل في عموم الوطن

إن تفاقم الفقر والجهل والمرض وتعاظم أوضاع البطالة والتفكك الأسري وانتشار مخاطره في جسد المجتمع اليمني ومكونات حياته كان وراء تصاعد موجة الثأر والعنف و الإنتقام المتبادل واتساع دائرة الجرائم الفردية والجرائم الجماعية المنظمة في عموم الأراضي اليمنية .

ومن هنا يتضح تمام الوضوح بأن عملية إنقاذ المجتمع اليمني من ويلات الثأر والعنف والإجرام وتخليصه من شتى عواملها ونتائجها المدمرة تتطلب القيام بمكافحة أوضاع الفقر والمرض والجهل ومقاومة آفات اليأس والقنوط والإحباط وتطهير المجتمع اليمني من شتى أدرانها ومخلفاتها المريرة وذلك بطرق عملية صحيحة وبصورة جادة وهادفة.

ولذلك فإن الطريق الصحيح لمقاومة أعمال الثأر والعنف والإجرام والقضاء بصورة جذرية ونهائية يتمثل في العمل على تحقيق الضمان الاجتماعي الشامل واحترام حقوق الإنسان اليمني وحرياته الأساسية .

خامساً: تحقيق المصالحة التاريخية والوطنية الكبرى

إن عملية إنهاء الثأر و القضاء عليه بصفة نهائية وجذرية تتطب القيام بإعداد وإصدار وثيقة المصالحة التارخية اليمنية الكبرى والعمل على تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع اليمني الحي، حتي تصبح بمثابة لسان حال المجتمع اليمني الواحد وموئل إرادته وضميره وقيمه الجماعية الحية ورمز قوته ووحدته ومجده الوطني العظيم ومناط إجماعه الوطني الكامل والشامل ومركز إنطلاق حشده التاريخي المجيد على طريق بناء العصر اليمني الجديد وتحقيق أهدافه وطموحاته الوطنية الكبرى..

وتسعى هذه الوثيقة التاريخية المشرقة إلى تحقيق جملة من الأهداف الوطنية الخالصة أهمها التالية:

١- تجسيد روح الولاء والتضامن والتعاون المشترك بين القيادة والشعب.

٢- إنهاء كافة مظاهر الثأر والعنف والسلب والإرهاب في شتى ربوع اليمن .

٣- تحقيق المصالحة التاريخية النهائية والجذرية بين القبائل والعشائر والفئات اليمنية المتقاتلة والمتصارعة..

٤- تحديد ثوابت العمل الوطني المشروع وتحديد الخطوط الحمراء التي لايمكن تجاوزها أو المساس بها على الإطلاق من أي طرف من الأطراف ..

٥- ترسيخ الوحدة اليمنية وتحقيق النهضة الوطنية الشاملة ورفع شأن اليمن على مختلف الأصعدة الإقليمية والدولية والإنسانية .. وختاماً يمكن القول أن قضية مكافحةالثأر والقضاء عليها أصبحت اليوم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصائر المجتمع اليمني وأقداره الكبرى وذلك نظراً لأن هذه القضية تمثل قضية وجود بالنسبة لجميع أبناء اليمن الواحد على اختلاف أنماطهم ودرجاتهم ومشاربهم.

والله ولي التوفيق

• رئيس المنتدى الإستراتيجي الدولي (ISF)

الأمن: الفعل وإشكاليات التحول

أحمد يحيى الديلمي

● ليس مجاملة القول بأن مؤسسات الأمن شهدت في السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً وتحولات جوهرية انعكست على مستوى الأداء حيث أكسبتها القدرة على التجاوب بكفاءة مع مطالب الواقع المتصاعدة.

التحولات التي حدثت ظاهرة للعيان ويتجلى الأثر الايجابي لها في الشواهد العملية التي تؤكد الحضور الفاعل لرجال الأمن.

مع ذلك فإن الأمر لايخلو من بعض الثغرات التي تتطلب التطوير الدائم للحفاظ على المكاسب وإعطاء دفعة جديدة للارتقاء بالأداء حتى يواكب مرحلة القيم الديمقراطية وما تتطلبه من سلوكيات وتحولات في الإنسان أولاً وفي التشريعات والقوانين ثانياً ولتحقيق تلك الغايات لابد من إيجاد البيئة الملائمة للتطور.

أي أن المطلوب إعادة النظر في الوضع الهيكلي وتفعيل الضوابط الرادعة بأسس حضارية وإنسانية تحترم حقوق المواطنة الواحدة وتراعي كل ماهو مباح لضمان المساواة الشرعية والأخلاقية بين الجميع وتفعيل التغيير باتجاه إزالة أي إشكالات تتعلق بالمواطنة وجعلها بداية لبلوغ الأهداف والتخلص من تركة المظاهر السلبية والرواسب المخلة التي تراكمت في الواقع، بعد ذلك يمكن التفكير في الاشكالات الأخرى.

وبنفس الروح المتطلعة إلى الغد الأفضل يتم التعامل بمعيار المواطنة المتساوية في القضايا المرتبطة باحتياجات الناس الأساسية ممثلة في:

- تعامل رجل المرور واحترام أنظمة السير وقواعده.

- تيسير الحصول على وثيقة السفر والبطاقة التي تثبت الهوية بشقيها العائلي والشخصي، ثم الجانب الأهم ممثلاً في قنوات رصد الجريمة. وهذا المجال بحاجة إلى اهتمام خاص لضمان التجديد الدائم وأهمها أن يكون العاملون فيه على وعي كامل بطبيعة الدور المنوط بهم لفهم القوانين والأنظمة وجعلها مدخلاً للمعالجة الانسانية التي تقلل من أسباب الجنوح من خلال التحري ورصد الجريمة بأنواعها المدنية، والاجتماعية والثقافية والسياسية ليس بهدف العقاب والإمعان فيه، لكن بهدف التفريق بين المشاكل العابرة وبين الظواهر الخطيرة التي تتحول إلى وبال على المجتمع كلما تحولت إلى ظاهرة اجتماعية تتناسل عنها رغبات الانحراف التي تخل بالايقاع العام للمجتمع.

أي أن المطلوب تحديد أسباب الجنوح ودوافع الانغماس في الجريمة، ووضع قواعد أفضل لتطبيق النظام والقانون وصولاً إلى تحديد نوع المعلومات التي يزود بها رجل الأمن ووضع معايير السلوك المهني لضبط المسؤوليات بتكامل حقيقي يقتفي آثار الجريمة ويتنبأ بها قبل حدوثها حتى يستشعر المواطن إيجابيات التحول ويتفاعل معها برضا تام.

لاشك أنها مطالب في حدود الممكن خاصة في وجود الأخ الدكتور/ رشاد العليمي -وزير الداخلية المعروف بجديته إضافة إلى كونه جمع بين الخبرة العملية والمعرفة الأكاديمية التي جاءت رديفاً للخبرة لأنها تمحورت حول العرف القبلي المتصل بقضايا الأمن.

◁ أمنيات:

١- المؤتمر السنوي للشرطة:

حبذا لو تم تحويل المؤتمر السنوي الذي تعقده وزارة الداخلية إلى قاعدة بحثية بحيث يتصدى لمناقشة كافة القضايا والاختلالات التي حدثت طوال العام بأفق منهجي لبلورة مؤشرات عامة بحيث يتحول المؤتمر إلى هيئة مهنية وسلطة منهية تعين العاملين على المواجهة، ولتحقيق ذلك مطلوب أن يتحول المؤتمر من تظاهرة سياسية إلى منتدى علمي ليصبح قاعدة انطلاق لبلورة الأفكار والقواعد التي تخدم عملية التطوير الدائم.

٢- مصدر موحد للمعلومات:

عى خلفية الحديث عن التحولات التي حدثت في مجال الأمن تبادرت إلى ذهني معلومة لفت انتباهي إليها أحد الأجانب على سبيل التأكد من مصداقيتها ليستفيد منها في بحثه المتعلق بطبيعة واتجاهات الجريمة في اليمن.

المعلومة عبارة عن رقم أوردته النشرة الصادرة عن أمن أمانة العاصمة بعنوان «الشرطة» مفادها أن عدد الجرائم التي حدثت في نطاق أمانة العاصمة في شهر يناير من العام الحالي بلغت (٨٢٤١) جريمة.

صعقت لسماع الرقم وحاولت التشكيك في مصداقيته باعتباره عشوائياً يخص جرائم المرور وغيرها، لكن الرجل فاجأني بقراءة بقية الخبر الذي حدد حوادث المرور والجرائم الصغيرة فلم أجد سوى التسليم ومحاولة مده بأرقام صحيحة.

الرقم كبير ويبعث على القلق وأعتقد أن هناك خلطاً بين الجرائم العادية والأخرى ذات الوزن الثقيل التي تمثل مرجعية للباحث.

وعلى الباحث والمتتبع أن لايأخذ في الاعتبار أي تبرير طالما أن الرقم صادر عن جهة رسمية، وبالتالي فإنه يعتبره مؤشراً لارتفاع نسبة الجريمة وذلك ماحدث ومن منطلق الخطورة التي تتصل بالموضوع وانعكاساته السلبية أتمنى لو تم تحديد مصدر واحد لهذه الأرقام أو المعلومات قبل أن تأخذ الجريمة أعلى معدل في العالم ليكون توحيد المصدر منطلقاً لتصحيح الخطأ.

ألوان من فنون الخداع

طارش قحطان

● إصلاح الحال غير السوي في عالمنا العربي يتصدر قائمة أولويات الكبار وعلى وجه الخصوص الإدارة الأمريكية التي أقرت مشروع الإصلاح المناسب لهذه المنطقة التي يحكمها المتشددون والإرهابيون.

● وبتلك اللهجة المتغطرسة والنظرة المتعالية قررت إملاء محاور مشروعها الإصلاحي على العرب الذين يعيشون حالة من العجز وانعدام القدرة على الفاعلية والحركة لفهم أبعاد مايحاك ضدهم، ويستهدف وجودهم وينال من عقيدتهم وثقافتهم وثروتهم وما تبقى من السيادة الوطنية هذا إذا كان للسيادة بقية باقية.

● وبما أن المؤامرة واضحة إلى حد «الالتباس» وأهداف «العم سام» تفصح عن نفسها بعبارات لاتقبل التأويل، فإن مشروعها يهدف إلى إعادة ترتيب أوضاع المنطقة وإقامة نظام جديد يتناغم مع مصالح أمريكا المرتبطة مع مصالح حليفتها إسرائيل، ويضمن لهما الهيمنة المطلقة وعمل مايقتضيه ذلك من شرذمة وتفتيت وطمس للهوية العربية والعقيدة الإسلامية ....الخ.

● وبما أن الدول العربية تدرك ذلك وتعلم علم اليقين أنها تقف اليوم أمام امتحان تاريخي وعند مفترق طرق يتعذر نجاتهم من العواقب الوخيمة إذا لم يتحركوا عملياً منطلقين من استراتيجية شاملة وآلية تطبيقية تتأسس عليها علاقتهم في مختلف الميادين وبما يؤهلهم للمشاركة مع شعوبهم في صنع المستقبل لاسيما بعد تأجيل القمة العربية وخطورة المسار الراهن الذي سيضع مستقبل وطننا العربي وشعوبنا العربية في يد الغير والذي بدوره سيشكله كما يريد.

● بما أن الأمور على هذا النحو من الوضوح وسبق للمقتدرين أن تناولوا مخاطر اللحظة الراهنة التي تمر بها الأمة العربية، وطالبوا بضرورة تغيير مسار الحاضر وأكدوا على حكامنا مالتنمية عزائم مواطنيهم من أهمية تجاه المشاركة الفعلية في تشكيل المستقبل، فإن مادفعني للكتابة ليس الخوض فيما خاضوا فيه، ولكن ضخامة الحملة الإعلامية التي تتصدر هذه الأيام صحافة العالم ووسائله الإعلامية المختلفة والتي تسوق للمشروع الإصلاحي الأمريكي.

● حملة إعلامية ذكرتني بحملات التضخيم والمبالغة التي عادة ماترافق بعض المنتجات والسلع التي تتبع شركاتهم حيث تحتل مكان الصادرة في وسائل إعلامهم ومن بعده إعلامنا العربي الذي استحسن ترديد ماصدر عنهم مؤكداً رفضه أن يكون إعلاماً معبراً ومرسخاً للحقائق في وجداننا.

● عفواً لاأريد الدخول في متاهة أخرى .. تحت مسمى «نتائج الأبحاث العلمية والتجارب المعملية» التي تؤكد الفوائد الصحية والنفسية التي ستعود علينا جراء ذلك الاكتشاف المذهل، وتستمر الوسائل الاعلامية حاملة إلينا البشرى.

«أبحاث ودراسات» تؤكد النتائج الإيجابية التي توصل إليها العلماء بأن تناول المستحضر الفلاني تثبت فاعليته وفوائده، وتناول العقار الطبي الذي انتجته شركة (....) يجنب متعاطيه مخاطر الإصابة بالسرطان بأمراض القلب وتناول القهوة يؤدي إلى الإصابة بأمراض القلب وتناول المشروبات الغازية تساعد الكلية على تأدية وظيفتها ...الخ، تلك الدعاية التي اعتبرت من الانجازات العلمية الكبيرة والتي تلقفتها الوسائل الاعلامية وأكد فوائدها الأطباء والمختصون واستحسنتها الجامعات ومراكز البحث ولقيت عندنا نحن البسطاء القبول، ولكن بعد فوات الأوان تكتشف أن ماروجت له الآلة الإعلامية لم تثبت قيمته العلمية الحقيقية ولا ترتقي إلى مستوى الانجازات العلمية.

● نكتشف أننا كنا ضحايا لدعاية مضللة، وهدفاً لمنتجات غربية حققت لأصحابها أرباحاً طائلة على حساب صحتنا وحياتنا.

● كما يصح هذا القول على اكتشافاتهم العلمية وتجاربهم المعملية يصح على مزاعمهم في السياسة والحقوق والحريات والإصلاح المزعوم وغير ذلك من الأطروحات الغربية التي لم تكشف إلا عن نصف الحقيقية.

● ومن جملة التضخيم الاعلامي عن منتجاتهم التي يكذبونها فيما بعد إلى حملة التضخيم عن مشاريعهم السياسية والاقتصادية والتنموية والانسانية، أصبحنا متخمين بالمعلومات المتناقضة التي زادت إلى إرباكنا ارباكاً وإلى حيرتنا حيرة، وحولت همومنا الصغيرة إلى مشاكل كبيرة.

● وحتى لانكون في الحالتين ضحايا لألوان من فنون النصب والخداع علينا أن....

اللقاء التشاوري وتطوير وحدات التخطيط

عبدالوهاب محمد شمهان

● في صباح يوم الإثنين ٢٩/٣/٢٠٠٤م عقد اللقاء التشاوي الذي نظمته وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تحقيق التواصل وتحفيز الوحدات على رفع مستوى أدائها معتمدة على بيانات ومعلومات حقيقية تقدم لمتخذي القرار مؤشرات صادقة تمكنهم من اختيار واتخاذ قراراتهم تجاه تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالخطة الخمسية الثانية ونحو تنفيذ المشاريع ومعالجة أو إصلاح الجانب المالي والإداري في حدود المرفق التزاماً بالقوانين واللوائح وهو مايتطلب عناية خاصة وذهناً فيه صفاء وسعة وإدراك وقدرة على الاستيعاب والتحليل وتحديد عوامل النجاح والتعثر بشفافية وموضوعية وقبل ذلك حب وقناعة لهذا العمل الفني المتميز ومعرفة أصوله وقواعده وقد حرص الأخوة في وزارة التخطيط على التعريف بالتقييم وأهميته وشرح أسلوب إعداد مصفوفة السياسات وعدم التقيد الحرفي والنصي لما ورد من سياسات تضمنتها الخطة وإنما ينبغي الأخذ بالمستجدات التي تضيف سياسات أخرى ومن ثم يترتب عنها عدد من الاجراءات التنفيذية التي تقتضي أيضاً التوسع في الإيضاح الفني للتفاصيل دون الإسهاب في الحديث أو الحشو الذي لامعنى له، وذلك يساعد على سرعة فهم الغاية وإعداد التحليل وتقديم صورة واضحة للنشاط ونجاحه أو تعثره وأن الحصول على مؤشرات سلبية يفيد متخذي القرار على فهم الواقع ومعرفة الأسباب والعوامل التي يجب مراجعتها خدمة لتصحيح الانحرافات وجعلها في مستوى القبول إن لم تصل إلى مستوى الانجاز المطلوب.

لقد كان حضوراً مشرفاً لخبراء وخبرات متراكمة وشباب متحفز والجميع ينطلق من هم واحد هو العمل الجاد المتواصل في خدمة التنمية ومحاولة جمع الجهود من خلال آلية واحدة واختصار الزمن أو استغلال الوقت من خلال تعزيز قدرات الوحدات (وحدات التخطيط) القوى المادية المتمثلة باستخدام التقنية الحديثة وأجهزة الحاسوب وتبادل المعلومات والخبرة والحث على أهمية التدريب والتأهيل والوصول إلى فهم مشترك لدى متخذي القرار في المرافق الحكومية على أهمية وحدات التخطيط وأهمية المعلومات والبيانات الإحصائية وأهمية تشغيل العاملين في نشاطها لتأخذ مشاركتهم طابع جمع المعلومات والبيانات أولاً بأول وتحفيزهم معنوياً ومادياً ومن ثم تمكين الوحدة على عكس تلك البيانات في عملية التقييم وإعطاء مؤشرات كمية مقبولة.

والواقع أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعلم يقيناً أن هناك عثرات تقتضي مراجعة دقيقة ومسحاً ميدانياً لمعرفة القدرات البشرية العاملة في الوحدات التخطيطية والإحصائية وتحديد نوعية التدريب والتأهيل وتقييم المهام المناطقة بها (في كل وزارة) وتوحيد المهام الأساسية والهيكل التنظيمي لتلك الوحدات والاهتمام بالانسان العامل في هذا القطاع باعتباره الأساس لنجاح مسار التنمية وتقييمها والانتقال بها إلى مراحل أوسع تتواكب مع الأهداف المستقبلية ومع تعدد الاستراتيجيات ذات الطابع الخاص والنوعي، وهذا مايخفف العبء ويجعل العامل في التخطيط على بينة أن مستقبلاً ينتظرهم بالرعاية والعناية والاهتمام.

ولاشك أن الوضوح والشفافية في الطرح كونت لدى الوزارة أو الأخوة المعنيين صورة ممتازة عن القدرات البشرية التي تحت إشرافها، وعن الهموم الواحدة التي رُصدت وكادت تغلب أو غلبت اللقاء التشاوري وذلك لايعني خللاً وإنما تنبيه لمعالجة جوانب إن بقيت على ماهي عليه كانت سبباً من أسباب وعوامل التخلف، شكراً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي ولكل الحضور الذي نقل واقع الحال من أجل تحقيق وحدة الهدف وجمع الجهد واستمرار التوصل وتحسين أوضاع الوحدات وإن أنفق المال فذلك هو الاستثمار الحقيقي المنتظر، أما التخلي أو تأجيل بحث القضايا المطروحة وعدم دراستها بجدية فإنما يخفض من نسبة الحماس في الأداء والمتابعة والتعاون في تقديم الخطط أو البرامج أو تقييمها في الوقت المحدد والمناسب وفي التقصير ببذل أدنى جهد ممكن وهذا ما لا نرجوه جميعاً لأن ثقتنا بوزارة اتخطيط والتعاون الدولي تؤكد حرصهم الوطني وتفهمهم لكل القضايا والهموم وأنهم فعلاً على طريق المراجعة والإصلاح وسوف يكون ذلك واضحاً إن شاء الله تعالى في الخطوات البناءة التي نتوقع أن تقدم على تنفيذها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تطوير وتحسين الأداء في جميع وحدات التخطيط بدءاً بالجوانب التشريعية والتنظيمية وانتهاءً بالجوانب الفنية وسيكون اللقاء التشاوري الذي نتمنى أن يكون قريباً احتفالاً بالبدء بعملية التنظيم وتطوير الوحدات وتعزيز قدراتها ولن يخيب الظن والرجاء.

رأي بالكاريكاتير

الرضي
alradhi 2 @hotmail.com